لاستخدام ضغط صوت الناخب اليهودي» (**المصدر نفسه**).

دعوة نافون لزيارة مصر

في هذه الاثناء، سلم السفير المصري في اسرائيل، يوم ١٤/٨/١٩٨٠، اسحاق نافون الرئيس الاسرائيلي دعوة رسمية لزيارة القاهرة. واخبر نافون السفير انه، وفق القانون الاسرائيلي، يحتاج سفره كي ينفذ إلى موافقة الحكومة؛ لذلك فسوف يتشاور مع الحكومة لترتيب موضوع الزيارة.

وعرض الموضوع للنقاش في جلسة الحكومة، وجرى نقاش مطول بين الوزراء، فأعرب عدد منهم عن معارضة مبدأ الزيارة، بينما تحفظ آخرون على برنامجها. فقد عارض هوروفيتس، وزير المالية، قيام رئيس الدولة بالقاء خطاب امام مجلس الشعب المصري، لان السادات التزم امام بيغن، بأن يقوم هذا الاخير بالقاء خطاب امام المجلس «مقابل خطاب السادات الذي القاه امام الكنيست في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، وان تجاهل ذلك من خلال دعوة الرئيس نافون لالقاء الخطاب هو اهانة لاسرائيل» (**«عل همشمار»**، ١٨/٨/١٩٨٠). اما نائب وزير الدفاع مردخاي تسيبوري، فقد عارض مبدأ الزيارة من اساسها لانها «سوف تستغل من قبل المعراخ في معركة الانتخابات». واضاف تسيبوري، ان السادات «ينظر الى اسرائيل كدولة من الدرجة الرابعة، وان كل نواياه تتركز على المساس ببيغن» (**المصدر نفسه**).

ومن جهة اخرى، وضمن مسيرة الشكوك المتبادلة بين كل من الطرفين المصري والاسرائيلي، اعتبرت كل التعليقات الرسمية وغير الرسمية في اسرائيل، ان السادات يريد استغلال زيارة نافون لاسباب خاصة به. فكتبت صحيفة «**هآرتس**» ١٨/٨/١٩٨٠، افتتاحيتها، تقول، ان الرئيس المصري يعتزم «غرس اسفين بين المعسكرين المتعارضين داخل الجمهور الاسرائيلي. وهو يريد ان يستخدم رئيس الدولة كأداة في لعبته السياسية ضد رئيس الحكومة».

وبين أ.شفايتسر، معلق صحفي التناقض البارز في دعوة نافون لزيارة مصر. فهي خطوة تظاهرية، تتم في الوقت الذي يعمل فيه السادات على وقف محادثات الحكم الذاتي، وفي الوقت الذي وصل فيه ممثله بطرس غالي الى «اتفاق شامل ومفصل مع الرئيس الروماني نيقولا تشاوتشيسكو في موضوع تنسيق خطوات السلام» (**المصدر نفسه**). وشبه المعلق سياسة السادات هذه بسياسة العصا والجزرة، فمصر تسعى لتحقيق هذه السياسة، عبر اظهار التمسك بسياسات السلام، والاستعداد للاعلان عن الصداقة مع اسرائيل ممثلة بالسيد نافون. لكن إن استمرت حكومة اسرائيل في ادارة المسائل بالروح السلبية التي تميزها فلا مناص من انهاء الشراكة مع اسرائيل، والمقصود بالاساس، اتفاقي كامب ديفيد وواشنطن (**المصدر نفسه**).

ورغم التحفظات، التي ابداها بعض الوزراء، على سفر رئيس الدولة، والتوقيت غير المناسب بالنسبة للاسرائيليين، فقد اقترح بيغن مبدأ السفر بالصيغة التالية: «قررت الحكومة اعتمادا على البند ١٨ من القانون الاساسي لرئيس الدولة، ان يتم سفر الرئيس الى مصر بعلم الحكومة» (**«عل همشمار»**، ١٨/٨/١٩٨٠). وارسل الرئيس نافون، في وقت لاحق، رسالة الى الرئيس المصري يوم ١/٩/١٩٨٠ ابلغه فيها قبوله للدعوة. وتسلم السادات الرسالة عبر السفير الاسرائيلي في القاهرة. ولم يتطرق نافون في رسالته الى موعد الزيارة وبرنامجها، ومما جاء فيها: «ان الزيارة سترسخ مسار السلام، وسيحمل السلام نفسه الازدهار وسعادة الشعبين الاسرائيلي والمصري» (**«ر.إ.إ.»**، العدد ٢١٤٦، ٢و٣/٩/١٩٨٠، ص ٩). ولم يطلب نافون، في رسالته، السماح له بالقاء خطاب امام مجلس الشعب المصري. وعلم مراسل اذاعة اسرائيل، انه رغم عدم تحديد موعد الزيارة، فالاغلب ان تتم في النصف الثاني من شهر تشرين الاول(اكتوبر) من العام الحالي.

ادانة اسرائيل في مجلس الامن

بعد عدة مداولات في مجلس الامن لتقرير ما هي الخطوات التي يجب على المجتمع الدولي اتخاذها ردا على اعلان قانون القدس الذي